



مارس ٢٠١٠

### مرحبا بكم في مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُنشر مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمرجع ملائم ويُسهل الرجوع إليه بالنسبة لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتعتبر جميع النتائج المبلّغة نتائج غير نهائية ويمكن تغييرها أو تعديلها في الإجتماعات المستقبلية للجنة التفسيرات. وتصبح القرارات نهائية فقط بعد أن تُجري لجنة التفسيرات تصويتاً رسمياً على تفسير أو مسودة تفسير ما، ويؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد اجتمعت لجنة التفسيرات في لندن في الرابع والخامس من مارس ٢٠١٠ وناقشت التالي:

- محاسبة تكاليف الإنتاج في عملية التعدين
- شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق
- قرارات جدول الأعمال
- قرارات جدول الأعمال غير النهائية
- التحسينات السنوية
- الأعمال قيد التنفيذ

### محاسبة تكاليف الإنتاج في عملية التعدين

في نوفمبر ٢٠٠٩، قررت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إضافة هذا الموضوع على جدول أعمالها. وفي إجتماع يناير ٢٠١٠، اتخذت اللجنة قراراً غير نهائي بشأن صياغة مفهوم نطاق التفسير المقترح. وقد قدم الموظفون ورقتين في إجتماع مارس ٢٠١٠: الأولى هي ورقة تناقش محاسبة تكاليف إزالة الفضلات والمنافع المرتبطة بها، بينما تناقش الورقة الثانية علاقة أصل تكلفة التعدين.

وفيما يخص تكاليف إزالة الفضلات والمنافع المرتبطة بها، وافقت اللجنة بشكل غير نهائي على ما يلي:

- تتلخص منفعة المنشأة في تحسين الوصول إلى المعدن الخام الذي سيتم استخراجه. وقد بحثت اللجنة فيما إذا كانت هذه المنفعة هي تحسين على (أو إضافة إلى) أصل قائم، أو أنها أصل قائم بحد ذاته؟

- ينبغي أن تطبق المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ١٦ *الممتلكات والمصانع والمعدات*. إلا أنه سيتم البحث في قرار ما إذا كان الأصل يحقق تعريف الممتلكات والمصانع والمعدات أو تعريف الأصل غير الملموس في إجتماع مستقبلي.
- ينبغي تخصيص المنفعة للفترة الحالية والمستقبلية باستخدام منهج التحديد المعين.

وقد وافقت اللجنة بشكل غير نهائي على أن وحدة الحساب هي عملية استخراج المعادن stripping campaign.

كما وافقت اللجنة أيضاً بشكل غير نهائي على ضرورة أن يُنسب الأصل الذي يتم إنشائه إلى احتياطات المعدن الخام المحدد التي استفادت من عملية استخراج المعادن.

وقد وافق الموظفون على تقديم مسودة تفسير في إجتماع اللجنة في مايو ٢٠١٠ بغرض مناقشته.

راجع صفحة المشروع على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

أذهب إلى أعلى هذه الصفحة

#### شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق

في إجتماع يناير ٢٠١٠، قررت اللجنة إدراج طلب على جدول أعمالها بتوضيح الأساس الذي يمكن وفقاً له تمييز شروط الإستحقاق، وخصوصاً شروط الأداء، عن شروط عدم الإستحقاق. وقد سألت اللجنة على وجه التحديد عن كيفية التمييز بين شرط الخدمة وشرط الأداء وشرط عدم الإستحقاق. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من اللجنة توضيح حول تفاعل شروط متعددة.

في إجتماع مارس ٢٠١٠، استلمت اللجنة تحديثاً من الموظفين. وقد بدأت اللجنة مباحثات أولية حول نطاق هذا المشروع وقدمت مدخلات لمساعدة الموظفين في أبحاثها وتحليلاتها. وطلبت اللجنة من الموظفين البحث فيما إذا كانت المقاربة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأمريكية بخصوص هذه المسألة هو أمر مفيد. وتخطط اللجنة لمتابعة مناقشتها في إجتماع مايو ٢٠١٠.

#### قرارات جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

*يُنشر التوضيح التالي بغرض تقديم المعلومات فقط وهو لا يغير من المتطلبات الحالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تعتبر قرارات جدول أعمال لجنة التفسيرات بمثابة تفسيرات. إذ يتم تحديد تفسيرات اللجنة فقط بعد مداوولات موسعة وبذل الجهد اللازم، بما في ذلك إجراء تصويت رسمي. وتصبح تفسيرات اللجنة نهائية فقط بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.*

## معييار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" - تحديد العملة الوظيفية لشركة مالكة لاستثمار معين

تلقت اللجنة طلبا للحصول على إرشادات حول ما إذا كان ينبغي أخذ البيئة الاقتصادية الأساسية للشركات التابعة بعين الاعتبار عند تحديد العملة الوظيفية لشركة مالكة لاستثمار معين في بياناتها المالية المنفصلة.

تنص الفقرات ٩-١١ من معيار المحاسبة الدولي ٢١ على العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تحديد العملة الوظيفية لمنشأة ما. وتنص الفقرة ١٢ أنه "عندما تكون المؤشرات مختلطة ولا تكون العملة الوظيفية واضحة، تستخدم الإدارة تقديرها لتحديد العملة الوظيفية التي تمثل بأكبر درجة من الصدق الآثار الاقتصادية للمعاملات والأحداث والظروف الأساسية". بالإضافة إلى ذلك، تقتضي الفقرة ١٧ من معيار المحاسبة الدولي ٢١ تحديد عملتها الوظيفية وفقا للفقرات ٩-١٤ من المعيار. لذلك، ينبغي أن لا تُبحث الفقرة بمعزل عند تحديد العملة الوظيفية للمنشأة.

تبعاً لذلك، فإن الكيفية التي تطبق فيها المنشأة معيار المحاسبة الدولي ٢١ لغرض تحديد عملتها الوظيفية - سواء كانت شركة مالكة لاستثمار ما أو أي نوع آخر من المنشآت - تقتضي ممارسة التقدير. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية" الإفصاح عن السياسات والأحكام المحاسبية الهامة ذات الصلة بفهم البيانات المالية.

لاحظت لجنة التفسيرات أن أي إرشادات يمكن أن تقدمها تتخذ شكل إرشادات تطبيق بدلا من كونها تفسيرات. وعليه، قررت اللجنة عدم إدراج الموضوع على جدول أعمالها.

## معييار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" - تقدير المساهمين

تلقت اللجنة طلبا للحصول على إرشادات حول ما إذا كانت الأداة المالية، التي تكون على شكل أسهم ممتازة تتضمن التزاما تعاقديا بتسليم النقد، هي التزام مالي أو حقوق ملكية، إذا كان الدفع يتم وفق التقدير المطلق لمساهمي الجهة المُصدرة.

لاحظت لجنة التفسيرات أن لفقرة "تطبيق ٢٦" من معيار المحاسبة الدولي ٣٢ تحدد أنه عندما تكون التوزيعات على حاملي الأسهم الممتازة هي مستندة إلى تقدير الجهة المُصدرة، تكون الأسهم عبارة عن أدوات حقوق ملكية.

وأشارت اللجنة أن الاختلاف يمكن أن يوجد عملياً عند تقييم ما إذا كان للمنشأة حق غير مشروط بتجنب تسليم النقد إذا كان الالتزام التعاقدى يستند إلى التقدير المطلق لمساهمي الجهة المُصدرة، وما إذا ينبغي تبعاً لذلك تصنيف الأداة المالية كالتزام مالي أو حقوق ملكية.

كما أشارت اللجنة أن المجلس ينفذ حالياً مشروع معين لتحسين وتبسيط متطلبات إعداد التقارير المالية للأدوات المالية التي تتسم بخصائص حقوق الملكية. وتتلخص الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في وضع تمييز أفضل بين أدوات حقوق الملكية وأدوات غير حقوق الملكية وتحقيق المقاربة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأمريكية.

وتبعاً لذلك، أوصت اللجنة بأن يتناول المجلس هذا الموضوع كجزء من مشروعه الحالي حول الأدوات المالية التي تتسم بخصائص حقوق الملكية. ومن المتوقع أن يتناول مشروع المجلس مسألة التمييز بين أدوات حقوق الملكية وأدوات غير حقوق الملكية خلال فترة أقصر مما تقتضيه اللجنة لإكمال عملياتها. لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

### **معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول" - التفاعل مع متطلبات الانتقال المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨**

تلقت اللجنة طلباً للحصول على إرشادات حول متطلبات الانتقال المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "القطاعات التشغيلية" وتفاعلها مع معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

وأجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً لاحقاً على معيار المحاسبة الدولي ٣٦ عندما أصدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ في نوفمبر ٢٠٠٦. وقد استبدل التعديل اللاحق الإشارة إلى "القطاعات" (كما هي محددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٤ "إعداد التقارير حول القطاعات") بـ "القطاعات التشغيلية" (كما هي محددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨). وتم تحديداً تعديل الفقرة ٨٠ (ب) من معيار المحاسبة الدولي ٣٦ للإشارة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ عند وضع حد لتجميع الوحدات المولدة للنقد عند اختبار انخفاض قيمة الشهرة. وقد تم في وقت سابق تعيين ذلك الحد عن طريق الرجوع إلى القطاعات المحددة في معيار المحاسبة الدولي ١٤.

وأشارت اللجنة أنه عندما تختبر المنشآت الشهرة فيما يخص انخفاض القيمة في أول سنة من تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨، قد تحتاج بعض المنشآت إلى الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الشهرة، على الأقل جزئياً بسبب هذه التغييرات في تعريفات القطاع.

والسؤال الذي طرحته اللجنة هو ما إذا كانت أي خسارة تراكمية لانخفاض قيمة الشهرة (التي كان سيتم الاعتراف بها في فترة سابقة لو تم تجميع الوحدات المولدة للنقد بالرجوع إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨) محددة نتيجة التطبيق بأثر رجعي للتغيير من معيار المحاسبة الدولي ١٤ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ ينبغي عرضها كتعديل في فترة سابقة أو حدث في فترة حالية.

وأشارت اللجنة إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ يكون نافذ المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩ ويكون بالتالي مطبق على المنشآت التي تنتهي فتراتها السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وما بعد ذلك. وبناء على إجراءات أسلوب العمل المطلوبة والمنصوص عليها في دليل أسلوب العمل للجنة التفسيرات، فقد لا تكون قادرة على تقديم الإرشادات في الوقت المناسب. لذلك، قررت اللجنة عدم إضافة هذا الموضوع على جدول أعمالها.

### معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - وحدة حساب العقود الآجلة التي تتضمن خيارات كبيرة

تلقت اللجنة طلباً لإضافة بند على جدول أعمالها يتعلق بتقديم الإرشادات حول ما إذا كان العقد الذي (أ) يلزم المنشأة بتسليم (بيع) بسعر ثابت عدد ثابت من وحدات البنود غير المالية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد و (ب) يزود الطرف المقابل بخيار الشراء أيضاً بسعر ثابت عدد ثابت من الوحدات الإضافية من نفس البنود يمكن تقييمه على أنه عقدين منفصلين لغرض تطبيق الفقرات ٥-٧ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

ورغم أن اللجنة أدركت وجود اختلافات كبيرة على أرض الواقع، إلا أنها لاحظت أن المجلس قد عجل بخطى مشروعه لوضع بديل لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ وهي تتوقع إصدار معيار جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وسيبحث المجلس في نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٩، بما في ذلك الإرشادات الخاصة بعقد بيع أو شراء البنود غير المالية في الفقرات ٥-٧ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩، كجزء من استبدال ذلك المعيار. لذلك، قررت اللجنة عدم إضافة هذا الموضوع إلى جدول أعمالها.

### قرارات جدول الأعمال غير النهائية

راجعت لجنة التفسيرات المسائل التالية وقررت بشكل غير نهائي أنه لا ينبغي إدراجها على جدول أعمالها. وسيتم إعادة النظر في هذه القرارات غير النهائية، بما في ذلك الأسباب الموصى بها لعدم إضافة البنود على جدول أعمال اللجنة، في إجتماع اللجنة في مايو ٢٠١٠. وإننا نحث الأطراف التي لا توافق على الأسباب المقترحة أو التي تعتقد أن التوضيحات يمكن أن تسهم في إيجاد تطبيقات وممارسات مختلفة، أن تبدي وتقدم ملاحظاتها حتى ١٢ إبريل ٢٠١٠ عبر البريد الإلكتروني إلى [ifric@iasb.org](mailto:ifric@iasb.org). وسيتم وضع هذه الملاحظات في سجل عام ما لم يطلب الكاتب مراعاة السرية، مشفوعاً بأسباب جيدة مثل الثقة التجارية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" - محاسبة التكاليف المشمولة في الأصول المصنوعة ذاتياً عند التحول

تلقت اللجنة طلبين فيما يخص تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنسبة لمنشأة تقوم برسملة تكاليف معينة، بما في ذلك الأرباح والخسائر الإكتوارية. وعند التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تغير المنشأة سياستها المحاسبية للأرباح والخسائر الإكتوارية وتحدد أنه لا ينبغي رسملتها بعد الآن. وقد ورد في الطلبين ما إذا كان ينبغي على المنشأة تعديل المبلغ المسجل للأصول المصنوعة ذاتيا عند التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإن لم يكن كذلك، كيف ينبغي أن يُعكس التغير في سياستها المحاسبية للأرباح والخسائر الإكتوارية ضمن المبلغ المسجل للأصول المصنوعة ذاتيا في فترات إعداد التقارير اللاحقة.

وقد لاحظت اللجنة أن الفقرة ٧ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ يتطلب من المنشأة استخدام "نفس السياسات المحاسبية في بيان مركزها المالي الافتتاحي وخلال جميع الفترات المعروضة في بياناتها المالية الأولى المعدّة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وخلصت اللجنة إلى أن الموضوع ليس واسع الانتشار حاليا رغم أنه قد يؤثر على منشآت معينة في الاختصاصات التي تتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأنه لا يوجد تفسيرات مختلفة إلى حد بعيد (سواء كانت ناشئة أو قائمة أصلا). لذلك، [قررت] اللجنة عدم إضافة هذا الموضوع إلى جدول أعمالها.

#### **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة" - عكس خسائر انخفاض قيمة مجموعة التصرف المتعلقة بالشهرة**

تلقت اللجنة طلباً للحصول على إرشادات حول ما إذا كانت خسارة انخفاض القيمة لمجموع تصريف مصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع يمكن عكسها إذا كانت تتعلق بعكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة.

وقد لاحظت اللجنة وجود تضارب محتمل بين الإرشادات الواردة في الفقرة ٢٢ والفقرة ٢٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ فيما يتعلق بتخصيص والاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة لمجموعة تصريف معينة عندما تتعلق بالشهرة. كما لاحظت اللجنة أيضا أنه قد لا يتم حلّ المسألة بشكل فعال ضمن حدود المعايير الدولية القائمة لإعداد التقارير المالية والإطار وأنه من غير المحتمل أن تتمكن اللجنة من الوصول إلى إجماع في الوقت المناسب.

وأشارت اللجنة أيضاً إلى القرار الذي اتخذته المجلس في ديسمبر ٢٠٠٩ بعدم إضافة مشروع معين إلى جدول أعمالها لتناول قضايا قياس انخفاض القيمة وعكسها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ في هذا الوقت. وتبعاً لذلك، [قررت] اللجنة عدم إضافة هذا الموضوع إلى جدول أعمالها وأوصت بأن يقوم المجلس بتناول هذا الموضوع في مراجعة بعد التنفيذ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥.

## معيار المحاسبة الدولي ٢٦ "المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد" - تقييم أصول الخطة

تم استلام طلب بتوضيح التفاعل بين معيار المحاسبة الدولي ٢٦ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" فيما يخص محاسبة استثمارات خطة منافع التقاعد (أصول الخطة)، في البيانات المالية لخطط منافع التقاعد المعدّة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٢٦.

لاحظت اللجنة أن الإرشادات الواردة في الفقرة ٣٢ من معيار المحاسبة الدولي ٢٦ واضحة بخصوص ضرورة تسجيل أصول الخطة بالقيمة العادلة. كما أشارت اللجنة أيضا أنه من الواضح بأن التغييرات في القيمة العادلة لأصول الخطة ينبغي عرضها والإفصاح عنها وفقا للفقرة ٣٥ من معيار المحاسبة الدولي ٢٦ في بيان التغييرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع.

وخلصت اللجنة إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي معايير واضحة وأنه لا يُتوقع إيجاد تفسيرات مختلفة على أرض الواقع. تبعا لذلك، [قررت] اللجنة عدم إضافة هذا الموضوع إلى جدول أعمالها أو التوصية بإجراء تعديل على المعايير.

### التحسينات السنوية

تقدم لجنة التفسيرات المساعدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في التحسينات السنوية عن طريق مراجعة التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقديم توصيات إلى المجلس. وتشمل مشاركة اللجنة، تحديدا، مراجعة ومناقشة القضايا لدمجها في مسودات العرض المستقبلية للتحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومناقشة الملاحظات المستلمة بشأن مسودات العرض. وعندما تتوصل اللجنة إلى إجماع حول قضية مشمولة في التحسينات السنوية، يتم تقديم التوصية (بما في ذلك الصياغة النهائية للتعديل المقترح أو إزالته من التحسينات السنوية) إلى المجلس بغرض مناقشتها في إجتماع عام قبل صياغتها بشكل نهائي. ويُصدر المجلس التحسينات المعتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بما في ذلك مسودات العرض والمعايير النهائية).

### دورة ٢٠٠٨-٢٠١٠

في إجتماعها المنعقد في يناير ٢٠١٠، ناقشت لجنة التفسيرات الملاحظات المستلمة بشأن سبع تعديلات مقترحة مشمولة في مسودة عرض التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في أغسطس ٢٠٠٩. وفي إجتماع مارس ٢٠١٠، ناقشت اللجنة الملاحظات المستلمة بشأن التعديلات الثمانية المقترحة المتبقية المشمولة في مسودة عرض التعديلات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في أغسطس ٢٠٠٩. وراجعت اللجنة أيضا تحليل المجاوبين

على مسودة عرض التعديلات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في أغسطس ٢٠٠٩.

### التعديلات المقترحة الموصى بصياغتها بشكل نهائي

أكدت لجنة التفسيرات على توصياتها للمجلس بصياغة ست تعديلات مقترحة بشكل نهائي، مع مراعاة مراجعتها النهائية لصياغة التغييرات وقدمت التعديلات المقترحة إلى المجلس لصياغتها نهائياً في إجتماع مستقبلي للمجلس. ومع مراعاة الصياغة النهائية، سيدمج المجلس التعديلات في التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتوقع إصدارها في إبريل ٢٠١٠. وتتضمن التعديلات المقترحة المؤكدة ما يلي:

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" -

#### تغييرات السياسة المحاسبية في سنة تبنى المعايير

أوصت لجنة التفسيرات بأن يقوم المجلس بصياغة التعديلات المقترحة بشكل نهائي لتوضيح أنه إذا قامت منشأة بتبنى المعايير الدولية لأول مرة بتغيير سياساتها المحاسبية أو استخدامها للإعفاءات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ بعد أن قامت بنشر تقرير مالي مرحلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ "إعداد التقارير المالية المرحلية" لجزء من الفترة التي تغطيها بياناتها المالية الأولى المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنه يتوجب عليها توضيح تلك التغييرات وتحديث مطابقات حقوق الملكية وإجمالي الدخل الشامل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً السابقة.

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" - معاملات الدفع على أساس الأسهم غير

#### المستبدلة ومعاملات الدفع على أساس الأسهم المستبدلة بشكل طوعي

أوصت لجنة التفسيرات بأن يقوم المجلس بصياغة التعديل المقترح بشكل نهائي لتوضيح محاسبة الدفعات على أساس الأسهم المستبدلة وغير المستبدلة فيما يتعلق بعملية اندماج أعمال.

وقد قررت اللجنة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المستلمة، إعادة ترتيب وتبسيط الإرشادات الخاصة بكيفية تحديد متى تكون المنشأة المستلمة ملزمة باستبدال معاملات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة التي يتم استهلاكها، دون تغيير نية التعديل المقترح. وقررت اللجنة أيضاً توضيح تطبيق الأحكام الانتقالية وأن تدمج في أساس الاستنتاجات أسباب الاختلاف في محاسبة معاملات الدفع على أساس الأسهم المستبدلة للمنشأة التي يتم استهلاكها بالاعتماد على ما إذا سينتهي أجل هذه المعاملات أم لا نتيجة اندماج الأعمال.

**معياري المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية"** - توضيح بيان التغييرات في حقوق الملكية  
أوصت لجنة التفسيرات بأن يقوم المجلس بصياغة التعديل المقترح بشكل نهائي بحيث ينص صراحة على أن المنشأة ينبغي أن تعرض التغييرات في مكونات حقوق الملكية إما في بيان التغييرات في حقوق الملكية أو في إيضاحات البيانات المالية.

وكجزء من مناقشاتها حول الملاحظات المستلمة، أوصت اللجنة كذلك بالحفاظ على الصياغة الحالية للفقرة ١٠٧ من معيار المحاسبة الدولي ١- مع مراعاة تعديلات بسيطة- للتأكيد على ضرورة الإفصاح عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات بشكل منفصل.

**معياري المحاسبة الدولي ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"** - التغيير في المصطلحات إلى الخصائص النوعية

أوصت لجنة التفسيرات على نحو مشروط بأن يقوم المجلس بصياغة التعديل المقترح بشكل نهائي لتعزيز الاتساق مع تغيير المصطلحات الذي أُجري على إطار المفاهيم القادم الذي سيحل محل الإطار. ولاحظت اللجنة أن توصياتها المقدمة إلى المجلس تخضع للفصول ذات الصلة من إطار المفاهيم القادم الذي يصدر قبل صياغة التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل نهائي وإصدارها.

**معياري المحاسبة الدولي ٢٧ "البيان المالي الموحد والمنفصل"** - متطلبات الانتقال للتعديلات التي جرت نتيجة معيار المحاسبة الدولي ٢٧ (حسبما تم تعديله في عام ٢٠٠٨) على معيار المحاسبة الدولي ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ ومعيار المحاسبة الدولي ٣١

أوصت لجنة التفسيرات بأن يقوم المجلس بصياغة التعديل المقترح بشكل نهائي لتوضيح أن التعديلات اللاحقة التي أُجريت على معيار المحاسبة الدولي ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ ومعيار المحاسبة الدولي ٣١ نتيجة التعديل الذي جرى عام ٢٠٠٨ على معيار المحاسبة الدولي ٢٧ تتطلب تطبيقها بأثر مستقبلي.

**التفسير ١٣ "برامج ولاء العميل - القيمة العادلة للنقاط الشرائية الممنوحة"**

أوصت لجنة التفسيرات بأن يقوم المجلس بصياغة التعديل المقترح بشكل نهائي لتوضيح معنى مصطلح "القيمة العادلة". وقد أوصت اللجنة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المستلمة، بتوضيح أن القيمة العادلة للنقاط الشرائية الممنوحة المنصوص عليها في الفقرة "تطبيق ٢(أ)" تعكس على سبيل المثال مبلغ الخصومات أو الحوافز التي يمكن تقديمها للعملاء الذين لم يحصلوا على نقاط شرائية مجانية من البيع المبدئي. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بتعديل الأمثلة التوضيحية بحيث تشمل الأمثلة الاسترداد المحتمل في البضاعة بدلا من النقد فقط.

## مراجعة الأمثلة التوضيحية على التعديل المقترح الموصى به سابقاً

ناقشت لجنة التفسيرات الأمثلة التوضيحية المتعلقة بالتعديل المقترح على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" - قياس الحصص غير المسيطرة. سيتم دمج هذه الأمثلة التوضيحية في التعديل المقترح المقدم إلى المجلس بغرض مراجعتها واحتمال صياغتها بشكل نهائي.

### التعديلات المقترحة الموصى بإزالتها من التحسينات السنوية دون صياغتها بشكل نهائي

أوصت لجنة التفسيرات المجلس بأن لا يقوم بالصياغة النهائية لاثنتين من التعديلات المقترحة المشمولة في مسودة عرض التعديلات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في إبريل ٢٠٠٩. كما أوصت اللجنة أيضاً بإزالة هذين التعديلين المقترحين بشكل رسمي من التحسينات السنوية:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة" - تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ على فقدان التأثير الهام على منشأة زميلة أو فقدان السيطرة المشتركة على منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك. وكمتابعة للقرارات غير النهائية للمجلس في فبراير ٢٠١٠ فيما يتعلق بمشروع الترتيبات المشتركة وتعريف "الأحداث الاقتصادية الهامة"، توصي اللجنة بأن يعالج المجلس هذا الموضوع كجزء من ذلك المشروع.
- معيار المحاسبة الدولي ٤٠ "الاستثمارات العقارية" - التغيير من نموذج القيمة العادلة إلى نموذج التكلفة. توصي اللجنة بأن يعالج المجلس هذا الموضوع كجزء من مشروع منفصل.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الموظفون تحديثاً إلى لجنة التفسيرات فيما يخص تعديل مقترح واحد تم مناقشته في إجتماع اللجنة في يناير ٢٠١٠. وفي ذلك الإجتماع، أوصت اللجنة المجلس بتأكيد تعديل مقترح على معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" فيما يخص "الاستخدام الجزئي للقيمة العادلة لقياس الشركات الزميلة". وفي إجتماع المجلس في فبراير ٢٠١٠، قرر المجلس بشكل مبدئي معالجة هذا الموضوع ضمن مشروع الترتيبات المشتركة. لذلك، قرر المجلس بشكل مبدئي عدم صياغة هذا الموضوع بشكل نهائي ضمن التحسينات السنوية كما قرر مبدئياً إزالة هذا الموضوع من التحسينات السنوية.

في إجتماعها المنعقد في مارس ٢٠١٠، ناقشت لجنة التفسيرات المواضيع التالية وأوصت المجلس بإضافة هذه المواضيع إلى التحسينات السنوية. وسيتم تقديم توصيات اللجنة إلى المجلس لمناقشتها عند إجتماعه مستقبلاً. وإذا أكد المجلس على هذه المواضيع، فسيتم دمجها في مسودة عرض التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتوقع نشرها في أغسطس ٢٠١٠. وفيما يلي المواضيع التي تمت مناقشتها:

### معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية" العرض - الآثار الضريبية للتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية

تم استلام طلب بتوضيح محاسبة الأثر الضريبي للتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية بسبب تضارب محتمل موجود في الإرشادات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٢. تقتضي الفقرة ٥٢ب من معيار المحاسبة الدولي ١٢ الاعتراف بآثار ضريبة الدخل لأرباح الأسهم المدفوعة إلى مساهمي المنشأة في حساب الأرباح أو الخسائر ما لم تنشأ الظروف المبينة في الفقرة ٥٨(أ) والفقرة ٨٥(ب) من معيار المحاسبة الدولي ١٢. إلا أن الفقرة ٣٥ من معيار المحاسبة الدولي ٣٢ تقتضي الاعتراف بضريبة الدخل المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب أدوات حقوق الملكية.

ولاحظت اللجنة أن معيار المحاسبة الدولي ٣٢ يرمي إلى إتباع المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ١٢ لمحاسبة ضرائب الدخل المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية. وتبعاً لذلك، أوصت اللجنة المجلس بتعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٢. سيوضح التعديل بأن أثر ضريبة الدخل للتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية وتكاليف المعاملة المتعلقة بمعاملات حقوق الملكية ينبغي محاسبته وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٢.

كما أوصت اللجنة المجلس إجراء تعديل لاحق على الفقرة ١١ من التفسير ٢ "حصص الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المماثلة" ليعكس التعديل المقترح على معيار المحاسبة الدولي ٣٢.

### معيار المحاسبة الدولي ٣٤ "إعداد التقارير المالية المرحلية" - الإتساق في الإفصاح عن إجمالي أصول القطاع

تم استلام طلب بتوضيح المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٤ فيما يخص الإفصاح عن أصول القطاع. وقد أثرت مخاوف حول احتمالية أن يفهم من معيار المحاسبة الدولي ٣٤ بأنه يقتضي حالياً الإفصاح عن أصول القطاع بغض النظر عما إذا كان يتم تقديم المبلغ بشكل منتظم إلى صانع القرارات التشغيلية الرئيسي.

لم توافق اللجنة على أن هذه الطريقة التي يجب أن يُقرأ بها معيار المحاسبة الدولي ٣٤ وقررت اقتراح تعديل لتوضيح أن الإفصاح عن أصول القطاع فيما يخص قطاع محدد مطلوب فقط في إعداد التقارير المرحلية عندما يكون هناك تغير هام عن المبلغ المفصح عنه في البيانات المالية السنوية الأخيرة لذلك القطاع وعندما يتم تقديم المبالغ بشكل منظم إلى صانع القرارات التشغيلية الرئيسي.

### **المواضيع التي يوصى عدم إضافتها إلى التحسينات السنوية**

ناقشت لجنة التفسيرات موضوعين لبحثهما ضمن *التحسينات السنوية*. وقررت اللجنة توصية المجلس بعدم إضافة المواضيع التالية على *التحسينات السنوية*.

### **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" - العوض النقدي المشروط وتبني المعايير لأول مرة**

قرر المجلس مبدئياً، في إجتماعه المنعقد في فبراير ٢٠١٠، صياغة تعديل معين بشكل نهائي ضمن *التحسينات السنوية* يوضح الإعفاء الانتقالي من العوض النقدي المشروط بالنسبة لمعدّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحاليين. وفي هذا الإجتماع، بحثت اللجنة فيما إذا ينبغي منح إعفاء مماثل إلى الجهات التي تتبنى المعايير لأول مرة. وقررت اللجنة عدم اقتراح أي تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" لتقديم إعفاء للجهات التي تتبنى المعايير لأول مرة فيما يخص هذا الموضوع.

### **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "القطاعات التشغيلية" - تحديد النطاق**

تلقى المجلس طلبين لإجراء تعديلات مقترحة على نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨. ويسعى الطالبان إلى الحصول على توضيح للمقصود من "السوق العام" ويقترحان توسيع نطاق المعيار ٨ بحيث يتطلب الإفصاح عن القطاعات لكافة المنشآت التي تصدر أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية للجمهور العام (سواء كان ذلك في "سوق عام" أم لا).

قررت اللجنة أن توصي المجلس بعدم إضافة هذه المواضيع إلى *التحسينات السنوية* لأنها خارجة عن نطاق هذه التحسينات، بل أن يقوم بدمج مراجعة لنطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ في مراجعة مستقبلية بعد التنفيذ للمعيار ٨.

### **معايير التحسينات السنوية**

طلب من لجنة التفسيرات، في إجتماعها المنعقد في مارس ٢٠١٠، تقديم مدخلات في معايير تقييم المواضيع لدمجها ضمن *التحسينات السنوية*. وستساعد المدخلات المستلمة من اللجنة الموظفين في صياغة معايير مقترحة لمناقشتها من قبل أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إجتماع مستقبلي.

## الأعمال قيد التنفيذ للجنة التفسيرات

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة" - تاريخ ثابت في استثناء إلغاء الاعتراف**

تم استلام طلب باستبدال التاريخ الثابت وهو ١ يناير ٢٠٠٤ في الفقرة ب٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ (فيما يتعلق باستثناء إلغاء الاعتراف) بتاريخ "الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". وقد تم دمج تاريخ ١ يناير ٢٠٠٤ أصلاً نتيجة مراجعة معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" في عام ٢٠٠٣.

وقد ناقشت لجنة التفسيرات إجراءات العمل التالية: تغيير التاريخ الثابت إلى تاريخ نسبي (على سبيل المثال، "تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية")، أو حذف الفقرة ب٢ كاملة، أو عدم إجراء أي تغيير على المتطلبات الحالية. وأشارت اللجنة إلى أنها بحاجة لمزيد من المعلومات قبل أن تتمكن من اتخاذ أي قرار.

وطلبت اللجنة من الموظفين إجراء المزيد من البحوث والتحليل حول الموضوع بما في ذلك مراجعة الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في سياق مشروع إلغاء الاعتراف. كما طلبت اللجنة من الموظفين إجراء أنشطة تواصل مع أعضاء مجموعة واضعي المعايير الوطنية لفهم نتيجة إزالة أو تعديل الاستثناء بشكل أفضل.

وتخطط اللجنة لمواصلة مناقشاتها لهذا الموضوع في إجتماع مايو ٢٠١٠.

## **معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية" - المعلومات المقارنة**

ناقشت لجنة التفسيرات المواضيع الواردة في معيار المحاسبة الدولي ١ فيما يتعلق بمتطلبات المعلومات المقارنة تحديداً عندما تقدم المنشأة بعض، وليس جميع، البيانات المالية المختلفة بما يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات المعلومات المقارنة. وتتعلق إحدى المواضيع بتفاعل متطلبات الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات المعلومات المقارنة ومفهوم "الأهمية المتكافئة". ويتعلق الموضوع الثاني بتحديد التاريخ الملائم في الحالات التي يُطلب فيها بيان المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة وفقاً للفقرة ٣٩ من معيار المحاسبة الدولي ١.

أشارت اللجنة إلى أن الفقرتين "استنتاج ٢٢" و"استنتاج ٣٢" تتصان على الأسباب المنطقية للمجلس التي تتضمن تأكيداً على تقديم المعلومات التي تساعد على تحليل البيانات المالية لفترة الحالية. إلا أن اللجنة تعتقد أيضاً بأن الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي ١ يمكن أن تؤدي إلى اختلاف التطبيق في فهم المتطلبات.

في الإجتماع المشترك للمجلس في مارس، سيناقش كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية هذه المواضيع في سياق مشروع عرض البيانات المالية. لذلك، سيتم تقديم الآراء الأولية للجنة التي نوقشت في إجتماعها المنعقد في مارس ٢٠١٠ إلى المجلسين بغرض بحثها والنظر فيها. وفي إجتماع مايو ٢٠١٠، ستواصل اللجنة بحث هذه المواضيع آخذة بعين الاعتبار قرارات المجلسين في مشروع عرض البيانات المالية.

**معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" - تسديد الاستثمار/CTA**  
تلقت المجلس طلبا لإجراء تعديل مقترح على معيار المحاسبة الدولي ٢١. ويقترح الطلب توضيح الظروف التي ينبغي فيها إعادة تصنيف الاحتياطي المنفصل لحقوق الملكية بعملة أجنبية المرتبط بإعادة تحويل صافي الأصول لصافي استثمار المستثمر في شركة تابعة (يشار إليها غالبا بـ CTA) إلى حساب الأرباح أو الخسائر.

وفي إجتماع مارس ٢٠١٠، لم تتخذ اللجنة أي قرارات، بل طلبت من الموظفين مواصلة أبحاثهم وتحليلاتهم في هذا الموضوع. وستستمر اللجنة في مباحثاتها لهذا الموضوع في إجتماع مستقبلي.

#### **مستجدات المواضيع المعلقة للجنة التفسيرات**

راجعت لجنة التفسيرات ملخص القضايا المعلقة وغير المبتوت بها. وباستثناء موضوعين معلقين، تم مناقشة جميع الطلبات التي استلمها وبحثها الموظفون في هذا الإجتماع. ويُتوقع مناقشة الموضوعين المتبقين في إجتماع اللجنة المنعقد في مايو ٢٠١٠.

Filename: 3. 2010  
Directory: C:\Users\sfleifil\Desktop\Update 2010\Arabic\IFRIC  
Template: C:\Users\sfleifil\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm

Title:  
Subject:  
Author: lamees  
Keywords:  
Comments:  
Creation Date: ص ٠٩:٤١:٠٠ ٢٠١٠/١١/٢٢  
Change Number: 125  
Last Saved On: ص ٠٩:٣٧:٠٠ ٢٠١٠/١١/٢٩  
Last Saved By: Samar  
Total Editing Time: 927 Minutes  
Last Printed On: م ٠٢:٤٠:٠٠ ٢٠١٠/١٢/١٩

As of Last Complete Printing  
Number of Pages: 14  
Number of Words: 4,130 (approx.)  
Number of Characters: 23,546 (approx.)